ملخص لرسالة الدكتوراه المقدمة من الباحث / أحمد إسماعيل محمد مشعل

وموضوعها:

الحماية الدستورية والقضائية للمواطنة – دراسة مقارنة بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية

تعتبر المواطنة فكرة سياسية وقانونية واجتماعية ساهمت في تطور المجتمع الإنسانى بشكل كبير بجانب الرقى بالدولة الى المساواة والعدل والإنصاف والى الديمقراطية والشفافية والى الشراكة وضمان الحقوق والواجبات .

ويرجع ذلك الى أن التنوع البشري سنة من سنن الكون، بل هو آية من آيات الله، وسيبقى هذا الاختلاف بين الناس في الدين وغيره من شئونهم مستمراً إلى يوم القيامة.

ومن ثم فإن كل محاولات إذابة الفروق على أي مستوى كان إنما هي محاولة لمصادمة الفطرة، لذلك لم تنجح المحاولات التي أريد منها إذابة الفوارق الدينية أو العرقية أو الثقافية أو الحضارية، ولن تنجح، لأنها تتناول سنة من سنن الله – عز وجل – قضى في الأزل – سبحانه – أنها باقية ، لترفد هذه البشرية بالمعرفة المتزايدة، فجاءت فكرة المواطنة، وبرزت بقوة لتدافع عن هذه الخصوصيات، ولتقوم بعملية توفيق بين هذه الأخلاط المتنوعة، ولتحول دون أن تتصادم.

ولذا فقد حرص المشرع الدستوري المصري على النص صراحة في الدستور المصري الصادر في ٢٠١٤ على اعتبار مبدأ المواطنة أساساً للنظام الجمهوري الديمقراطي ، كما أن المشرع الدستوري لم يكتفي بذلك ، بل نص صراحة ولأول مرة في تاريخ الدساتير المصرية المتعاقبة على جعل مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، والحفاظ على الوحدة الوطنية، أحد أهداف التعليم.

والمواطنة تعنى في مضمونها : " أثر علاقة الانتماء بين الفرد والدولة وما يترتب عليها من حقوق وواجبات "، وهى تقوم على أساسين هما : المشاركة في الحكم من جانب ، والمساواة بين جميع المواطنين من جانب آخر ، وهى تعد من المفاهيم المتشابكة سياسياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً ، وترتبط بشكل أساسى بالعديد من المفاهيم السياسية المتداولة في الفكر المعاصر ، ويقتضى تطبيق مبدأ المواطنة تمتع جميع المواطنين بالحقوق وتحملهم بالالتزامات ، وممارسة الحقوق والواجبات تقتصر على حاملى صفة المواطنة دون غيرهم ، ويتجلى هذا الارتباط في مجال الحقوق السياسية بصفة خاصة كالحق في الانتخاب والترشح للمجالس النيابية وتكوين الأحزاب .

فالمواطنة إذن تعد إحدى الركائز الأساسية للمجتمع باعتبارها أسمى درجات العدالة عند التعامل مع جميع أبناء الوطن الواحد بوصفهم متساويين في الحقوق والواجبات ، لا فرق بين مواطن وآخر ولا تفرقة بين المواطنين على أساس الدين أو الجنس أو الأصل ، وهو ما يعنى في الحقيقة إعلاءً لقيمة الوطن ، وتطبيقاً شاملاً لأهم مبادئ حقوق الإنسان التى نصت عليها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية.

وتتمثل الحماية الدستورية لحقوق وواجبات المواطنة في أمرين أساسيين هما: النص عليها في صلب الدستور، والرقابة على دستورية القوانين واللوائح ، كما أن الحماية القضـــائية تعـــد إحـــدى الضـــمانات الأساسية لحقوق وواجبات المواطنة في مواجهة جهة الإدارة.

وقد ظهر من البحث مدى الحماية التى كفلها الدستور المصرى الصادر في ٢٠١٤ والدساتير السابقة عليه لحقوق وواجبات المواطنة ، مع مقارنة ذلك بالشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ، وأيضاً الحماية التى كفلتها المحكمة الدستورية العليا ومحاكم مجلس الدولة لحقوق وواجبات المواطنة .